

## مداخلة رئيس الوزراء د. عبدالله حمدوك خلال المائدة المستديرة حول الصناعات الاستخراجية

الجمعة 30 أكتوبر 2020م

إنه لمن دواعي سروري وسعادتي البالغة أن انخرط مجدداً في هذا العمل (مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا)، هذه المرة مع الاستفادة من بؤادر الاقتراب من إجراء العمليات التي من المفترض أن تحقق معالجة والحد من التدفق غير المشروع للموارد من أفريقيا.

يعتبر القطاع الاستخراجي قطاعاً مهماً ومثالاً نموذجياً لتوضيح حقيقة أن التدفقات المالية غير المشروعة تنتهك أمن الثروة في إفريقيا وتحد من قدرة البلدان الأفريقية على تعبئة الموارد المحلية الكافية لتمويل برامجها الإنمائية.

يوضح قطاع الصناعات الاستخراجية بوضوح كيف تُسرق ثروة البلدان الأفريقية، وكيف تم الاستيلاء على عائدات نشاط التعدين وتحويلها من خدمة احتياجات التنمية للمواطنين. في الواقع، من المثير للسخرية أن الدول الأفريقية قد خاضت الحرب لحماية أجزاء صغيرة من الأراضي فيما بينها، لكنها في الواقع لا تبذل طاقة مماثلة أو أكبر لحماية ثرواتها التي يتم الاستيلاء عليها بشكل متزايد وخاصة من خلال قطاع الصناعات الاستخراجية. إن الإدارة الرشيدة لقطاع الصناعات الاستخراجية أداة حاسمة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة من هذا القطاع.

يجب على البلدان الأفريقية بناء المؤسسات، وتعزيز تبادل المعلومات بين القطاعات الحكومية المحلية والجهات الخارجية ذات الصلة والمسؤولية عن كبح التدفقات المالية غير المشروعة. وكما أوضح الرئيس إمبيكي وتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي صدر مؤخراً: من أجل التصدي بفعالية للتدفقات المالية غير المشروعة، فإنه يجب على البلدان الأفريقية تحديث أطرها القانونية لتحريم الممارسات التي تعزز التدفقات المالية غير المشروعة. يجب عليهم

كذلك تحديد نطاق التفويض للمنظمات التي تتصدى للتدفقات المالية غير المشروعة وبناء قدرات المنظمات والأشخاص المكلفين للقيام بمسؤولياتهم والأداء بفعالية لإنجاز هذا التفويض.

السودان في مرحلة جديدة من إعادة البناء والتنظيم، وهذه التحديات لم تكن غائبة عن حكومتنا الانتقالية. لقد أخذت بعين الاعتبار الملاحظات الواردة في التقرير حول أوجه القصور في الهيكل المؤسسي للسودان، وأنا اغتنم هذه الفرصة لأدعو الدول الأفريقية الأخرى لقراءة هذا التقرير بعناية لتحديد المجالات التي توجد فيها لديهم مواضع قصور لمعالجتها.

من خلال تجربتي بالعمل في الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وجه التحديد، أستطيع القول إنه يمكن الاعتماد على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاء التنمية الآخرين للمساعدة في تطوير القدرات المطلوبة في السودان ودول أفريقية أخرى للحد من التدفقات المالية غير المشروعة. وستكون هذه مساهمة مهمة في زيادة عائداتنا المحلية وقدراتنا على تمويل التنمية. وفي هذا السياق، أرحب بتركيز التقرير على تحديد الثغرات في الهيكل المؤسسي للبلدان الأفريقية، فضلاً عن التدابير المطلوبة لتمكينها من تحديد وتتبع ووقف النقل غير المشروع للموارد المالية من سواحلها. لذلك يسعدني أن أكون مشاركاً في إطلاق هذا التقرير وأوصي زملائي من القادة الأفارقة للاهتمام به بشدة.

من خلال إجراءاتنا الجماعية لتعزيز الحوكمة الرشيدة على جميع مستويات قطاع الصناعات الاستخراجية، سنحقق نقلة هائلة وتطوراً في الجهود المبذولة لحماية ثروات القارة وعائداتها التي حازتها عن جدارة وبشكل مستحق، والتي تعد ضرورية لتمويل التنمية المستدامة لبلداننا.